دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	السياسة والاقتصاد مبدأ النفع الأكبر
المصدر:	مجلة الدبلوماسي
الناشر:	وزارة الخارجية - معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية
مؤلف:	هيئة التحرير(عارض)
المجلد/العدد:	ع 26
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2006
الشهر:	يناير - محرم
الصفحات:	12 - 16
رقم MD:	383559
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	العدالة الاجتماعية ، النظم السياسية ، السلطة السياسية ، النظم الاقتصادية ، القرارات السياسية ، توزيع الثروة ، التنمية الاقتصادية ، التعاون الاقتصادي ، الشركات متعددة الجنسية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/383559

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

السياسة والاقتصاد:

مبدأ النفع الأكبر

العلاقة بين السياسة والاقتصاد قديمة ومتينة، وقد ازدادت، مع التغيرات العلمية والتقنية الواسعة التي شهدها العالم، تداخلاً وتشابكًا، حتى غدا الفصل بينهما ليس مستحيلاً فحسب بل وخطرًا. فالعلاقة بين السياسة والاقتصاد علاقة تأثير متبادل، بحيث يعزز كل منهما الآخر ويمنحه قدرة وكفاءة في تحقيق أهدافه، ويوسع هوامش تحركه وفرصه في النجاح.

إعداد: علي العبد الله/كاتب سوري

في السياق الوطني

إن السياسة من حيث هي الإدارة الاجتماعية للحياة العامة للمجتمع تتفاعل وتتشابك حكمًا في علاقة تأثير متبادل مستمر وقوي بالاقتصاد الحديث، الذي هو التحصيل والتنظيم الجماعي والاجتماعي والمتكامل للقوت والإنتاج، وبما ينشأ عن العملية الاقتصادية (أنماط الإنتاج) من علاقات الإنتاج والتمركز الاجتماعي.

وبدهي أن إدارة الحياة الاجتماعية العامة تؤثر وتتأثر بإنتاج القوت وتوزيع ملكية أدواته ونتاجه. فالقرارات السياسية تحدد حقوق الملكية وأنماطها، وتتناول الضرائب والدخل والنقد العام، والخدمات والمرافق العامة (كالتعليم والصحة والبريد والنقل) والأجور والضمانات الاجتماعية، وهي جميعًا ذات مساس مباشر أو غير مباشر بالاقتصاد. فمنذ القدم كان ارتباط القوة السياسية بالقوة الاقتصادية واضحًا ورئيسًا. وجهود الفصل بين السياسة والاقتصاد، التي حاولها بعضهم، لم تكن سوى جهود مثالية، أو ذات أهداف ذاتية، هدفها التعمية لحماية مصالح وأوضاع معينة، أو التستر على حالات استئثار جهات نافذة في المجتمع بالقسم الأكبر من الناتج الوطني.

لذا كانت صلاحية أي نظام سياسي ترتبط، قياسًا وقدرة على الاستمرار، بما يقدم هذا النظام من معطيات وكفاءة في مواجهة التحديات الاقتصادية للنظام الاجتماعي، وبالمقدرة على استيعاب العناصر الأكثر تأثيرًا في العملية الاقتصادية. كذلك فإن طبيعة الأزمات التي تتعرض لها الأنظمة الاقتصادية تتطلب استخدام السلطة السياسية لحماية المصالح الاقتصادية الكبرى عبر مؤسسات الدولة وأجهزتها وقراراتها.

ولو نظرنا إلى التاريخ السياسي وسجل الفكر السياسي لوجدنا أن المفكرين السياسيين ومنذ أيام اليونانيين أدركوا بوضوح وعمق العلاقة المتينة بين السياسة والاقتصاد. وصنفوا، في ضوء التجربة السياسية اليونانية، الأنظمة السياسية على أساس علاقتها بالملكية الخاصة والثروة والطبقات الاقتصادية، وموقع الطبقة الغنية في هرمية السلطة. فالنظام، في نظرهم، يكون أوليغارشيًا عندما تكون الثروة في يد قلة غنية أرستقراطية حاكمة تتوارث الثروة وتسخر الحكم لخدمة مصالحها. ويكون النظام ديمقراطيًا إذا كانت القرارات العامة والحياة الاجتماعية المشتركة خاضعة لغالبية أعضاء الكيان السياسي. وقد اعتبر أفلاطون التفاوت الاقتصادي بين الطبقات الاجتماعية وكذلك الأنانية التي تطلقها الملكية الخاصة من أكبر مصادر الخطر على النظام السياسي، ومن أهم معوقات قيام الحكم الصالح. ولذلك ألغى الملكية الخاصة للطبقة الحاكمة في «الجمهورية» حفاظًا على تماسك النظام السياسي، وتوخيًا لانصراف الحكام لتحقيق الأهداف العامة عوضًا عن الاهتمام بتراكم الثروة الخاصة. وعلى الرغم من أن أرسطو عارض منحى أفلاطون في إلغاء الملكية الخاصة، إلا أنه لم يفعل ذلك، إلا لأن مثل هذا الإجراء لا يؤدي، في رأيه، إلى تحقيق الحفاظ على الوحدة السياسية المنشودة. ولعل الفارق بين شيوعية أفلاطون والشيوعية المعاصرة يكمن في أن أفلاطون لا يستخدم السياسة لتحقيق المساواة في الثروة، بل يحقق المساواة في الثروة لإزالة عقبة في وجه إقامة الحكم الصالح.

وقد سبق يوروبيدس أفلاطون في تقسيم المواطنين إلى ثلاث طبقات: الغنية الطامعة، والفقيرة الحاسدة، والوسطى العاملة على حماية المجتمع وإنقاذ الدولة. ويلاحظ أن الفكر الديمقراطي الليبرالي والأنظمة الليبرالية كذلك ركزت على أهمية الطبقة الوسطى كعامل موازنة واستقرار وحوار في بناء الدولة الصناعية الحديثة، وفي إقامة المناخ الملائم لنمو الديمقراطية والتقريب بين طبقات المجتمع عامة.

من البدهي أن يرتبط النشوء والتكوين والخصوصية والانحلال للدول والأنظمة بالعامل الاقتصادي الداخلي والطبقي والخارجي

ومن البدهي أن يرتبط النشوء والتكوين والخصوصية والانحلال للدول والأنظمة بالعامل الاقتصادي الداخلي والطبقي والخارجي، ولعل إسهام العلامة العربي عبدالرحمن بن خلدون في هذا المضمار وربطه المحكم بين العوامل الاجتماعية-الاقتصادية والمراحل والتطورات السياسية كان بمثابة نقطة تحول هامة في تفسير الدورة الحضارية في بداية علم فلسفة التاريخ.

وقد سار المفكر السياسي الإيطالي مكيافيلي، ولا سيما في كتابه الأمير، على نهج ابن خلدون وترك أثرًا عميقًا في الفكر السياسي الغربي. وعلى أثر قيام النهضة الأوروبية ربط المفكرون السياسيون بين الحرية السياسية والحرية الاقتصادية المتمثلة بالملكية الخاصة كحق «طبيعي» و«مقدس». ولقد كان من الطبيعي أن تتأثر نظرة هؤلاء الديمقراطية بالواقع الاقتصادي والطبقي إلى درجة أن حق الانتخاب اقتصر على الفئة المالكة (دافعة الضرائب) في بريطانيا

(أمّ البرلمانات) إلى ما قبل عقود من الزمن، وغير ذلك من قيود على ممارسة حق المشاركة الطبيعي للبشر بما في ذلك حق المرأة نفسها في المشاركة على قدم المساواة مع الرجل.

ومع محاولة الطبقات المالكة ممارسة السيطرة وتوزيع القوة والثروة في المجتمع بما يتناسب ومصالحها، فإن تلك الطبقات بذلت جهودًا شاملة ومتواصلة، على صعيد المؤسسات الصغرى كالمصنع والمكتب، لنشر فكرة استيعاب النظام للمصالح المتوازنة والمتصارعة في المجتمع وتوافقه مع قيم العدالة ومقاييس الشرعية بنظر الكيان الاجتماعي أو غالبية أعضائه على الأقل. وقد تطور النظام السياسي الغربي تحت وطأة هذه الاعتبارات لكي يصبح أشمل وأوسع قاعدة في المشاركة السياسية عن طريق الاقتراع العام وحرية إنشاء الجمعيات والأحزاب، وفي المشاركة الاقتصادية عن طريق إنشاء النقابات العمالية وحق المفاوضة الجماعية لتحديد الأجور وامتيازات العمل.

بيد أن مثل هذا التوسع في المشاركة الشعبية في السلطة وفي الموارد الاقتصادية تم تدريجيًا، ولم يلغ ظاهرة الصراع بين الطبقات، وإن دفعها في الاتجاه السلمي في معظم المجتمعات الصناعية الغربية.

وقد حاول جون ستيورات– مل والمذهب النفعي التوفيق بين السياسة والاقتصاد لدى تقرير مبدأ النفع الأكبر للعدد الأكبر كهدف للنظام الاجتماعي. أما المنظرون الرأسماليون الأساسيون مثل آدم سميث فقد حاولوا تجيير السياسة لصالح الاقتصاد عندما نادوا بالنظام الحر النقي، والتزام الدولة بعدم التدخل في الاقتصاد، وعندما اعتبروا أن أفضل أنواع الحكم هي تلك التي تحكم بأقل وطأة ممكنة عن طريق الإيمان بأن المنافسة والانضباط التلقائي في المسائل الاقتصادية والعامة كفيلان بتسيير المجتمع ومؤسساته على أفضل وجه ممكن. وإلى جانب المدارس الفكرية الديمقراطية – التعددية الرأسمالية نشأت تيارات اشتراكية فوضوية ومثالية انتقدت سيطرة رأس المال والأغنياء على مقاليد الحكم (سيطرة الاقتصاد على السياسة) ونادت بتغليب القيم الإنسانية والسياسية عن طريق منع الاستغلال الاقتصادي وهيمنة رأس المال على السياسة، وعلى الرغم من تأثر كارل ماركس بالتيارات الاشتراكية والاقتصاد السياسي، فإن نقده للنظام الرأسمالي جاء قويًا ومتكاملاً وثوريًا.

وخلاصة ما جاء به ماركس في هذا الصدد هو قوله إن التاريخ برمته هو سجل لصراع الطبقات، الصراع بين الذين يملكون والذين لا يملكون، أي بين الحكام والمحكومين، لأن مالكي وسائل الإنتاج يسيطرون على مقاليد الحكم ويسخرون الدولة لخدمة مصالحهم وأهدافهم، بل ويسيطرون على الثقافة والإعلام والتعليم، بحيث تسود أفكارهم في المجتمع وتتخذ سيطرتهم صفة سياسية وقيمية شرعية. وهذه البنى السياسية والفكرية بالنسبة لماركس هي بنى فوقية تعكس حقيقة البناء التحتي الاقتصادي وتكون تابعة له. وعلى الرغم من محاولة العديد من المنظرين الماركسيين دفع تهمة الأحادية الاقتصادية في تفسير التاريخ والاجتماع عند ماركس، فليس ثمة شك بأن ماركس يخضع السياسة للاقتصاد، وتتضمن رؤاه المستقبلية ومجتمعه المنشود إلغاء السياسة لصالح الاقتصاد عن طريق إلغاء

الطبقات وزوال الدولة.

وقد اهتم بموضوع الترابط بين الطبقات الاقتصادية النافذة والحكم السياسي العديد من الكتاب والباحثين، واشتهر من بين هؤلاء في القرن العشرين باريتو في كتابه «الطبقة الحاكمة» وس. رايت ميلز في «النخبة الحاكمة»، حيث درس التشابك بين القيادات الحاكمة الأمريكية في الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية، وبارنغتون مور في «الجذور الاجتماعية للديمقراطية والدكتاتورية» حيث درس أسباب الاختلاف في تطور أنظمة الحكم من خلال اختلاف التحالفات وتباين ظروف صعود الطبقات الحاكمة إلى سدة السلطة في الدول الرئيسة في العالم.

في السياق الدولي

ليس التأثير المتبادل بين السياسة والاقتصاد في السياق الدولي بأقل وضوحًا منه في السياق الداخلي للدولة. فقد عكست الممارسات السياسية والاقتصادية التي تلت عقد اتفاقية وستفالية ١٦٤٨، والتي كرست حدود الكيانات السياسية في أوروبا، وعولمة الاقتصاد، مرورًا بمرحلة الحماية الجمركية والشركات متعددة الجنسية، التشابك والتداخل بين السياسة والاقتصاد، خصوصًا في ضوء كونهما من أهم مرتكزات السيادة الوطنية.

ففي أربعينيات القرن العشرين أعلن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أن «التعرفة الجمركية مسألة داخلية غير قابلة للمفاوضة الدولية». وقد كانت التعرفة الجمركية وعمليات الاستيراد والتصدير، والإمدادات المالية وأسعار صرف العملات وقيمة الذهب ونوعية النقل، وسعر المواد الخام، وتقاسم موجات الأثير للاتصالات اللاسلكية، ولفترة طويلة، مركز العلاقات بين دول الاقتصاد الحر، حيث بقيت السيادة الوطنية أولوية على كل التزام دولي، وقد برز ذلك في المعاهدات الثنائية والجماعية التي حددت التجارة الدولية وقيدت التوظيفات المالية في ظل فلسفة البحث عن الاكتفاء الذاتي الذي تستدعيه السيادة الوطنية، حيث نشأ توازن دقيق بين الاكتفاء الاقتصادي الذاتي القائم على التشغيل الكامل ونسبة نمو معقولة، وتشجيع التصدير وتخفيض العملة. كل هذا جاء مترافقًا مع سياسات وطنية هادفة إلى تغطية الطلب الداخلي، وسلامة الاقتصاد الوطني الذي يتطلب الحد من التجارة وفرض رقابة على تحرك رؤوس الأموال.

غير أن التقدم التقني وتطور وسائل النقل والاتصال والتسابق على المواد الخام طرح، وبشكل مكثف، مسألة التعاون قبل أن يدخل مرحلة الاعتماد المتبادل والاندماج في ظل عولمة الاقتصاد. فقد دفعت الشروط الموضوعية الدول المتقدمة إلى الانفتاح على الاقتصاد الدولي كضرورة للنمو الوطني، عبر تفكيك القيود المفروضة على التجارة الدولية وعلى حركة رؤوس الأموال، والذي قاد إلى حصول ثورة في التبادلات التجارية منذ عام ١٩٦٣.

قادت الاتفاقات الدولية التي حققتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة التجارة الدولية، التي استدعتها عملية التداخل والاعتماد المتبادل وظهور مؤسسات خاصة متعددة الجنسية لا تقيم وزنًا لمفاهيم السيادة والحدود الوطنية، قادت إلى تراجع مفهوم الدولة/ الأمة.

لقد سمحت الشركات متعددة الجنسية بنشوء ظاهرة اندماج مرافق ومنتجات آتية من اقتصادات وطنية مختلفة وفره تخطيط إداري واحد ووحيد. وهذا جعل من هذه الشركات أساس الاقتصاد الدولي المعاصر.

وزادت الصلات بين مختلف النظم الاقتصادية القومية عمقًا وثباتًا، حيث غدا اقتصاد الدول المتقدمة دوليًا، بمعنى اقتصاد تأتي تقنياته، وبنسب كبيرة، من الخارج في ذات الوقت الذي يرفد فيه الآخرون بسيل مستمر من المعلومات وتزويده بمنتجات ذات أهمية حاسمة،يعتمدعلىصناعات في دول أخرى من جهة، والاعتماد على أسواق تلك الدول في استيعاب جزء هام من المنتجات التي يصنعها من جهة أخرى. وفي بعض الأحوال يغترف من احتياطي الدول الأخرى، مع تصديره جزءًا من احتياطيه هو، كيما يغطي حاجة الآخرين. وهو، اقتصاد الدول المتقدمة، يتيح مجالاً لشركات ترسم مخططها في حدود إجمالية، على أمل أن تستقر شركاته هو في دول أخرى تسعى هي الأخرى إلى خطة إجمالية لنشاط شركاتها. هذا الترابط جعل الدول المتقدمة ذات قابلية خاصة للتأثر بكل مناورة لعرقلة النظام. فحين قررت الولايات المتحدة فرض قيود على تصدير رؤوس أموالها شعرت حكومة كندا بنفسها مهددة.وكانت تدابير كندا لمواجهة هذا القرار مصدرًا لحيرة أكبر من التهديد الأصلي الذي يفترض أن تكون ردًا عليه، ذلك أنها كي تستطيع الاستمرار في تلقي التدفق الضروري من رؤوس الأموال الأمريكية قررت الحد من إعادة تصدير هذه الأموال إلى دولة ثالثة.

جرفت موجة الثورة التقنية في النقل والاتصالات دول العالم الصناعي ودفعتها إلى إقامة نظام من المؤسسات والروابط الدولية موازيًا لنظام الأمم/ الدول، مع بقاء أجهزة نظام الأمة/ الدولة تؤمن تطوره

خلاصة ما جاء به ماركس أن التاريخ برمته هو سجل لصراع الطبقات، الصراع بين الذين يملكون والذين لا يملكون

السياسي في ذات الوقت الذي يمارس النظام الدولي سلطته ويجد أسس دعمه بوسائل أقل وضوحًا وتحديدًا. وهذا جعل هذين النظامين متكاملين من جهة ومتضادين من جهة أخرى، فنظام الأمة/ الدولة يوفر الأمن الاقتصادي والمساواة الاجتماعية لمواطني الدولة، بينما يؤمن النظام الدولي الحدود المفتوحة والتجارة الحرة ورؤوس الأموال وتبادل الأفكار والناس والنمو.

لقد تعلمت الدول ذات السيادة أن تحيا، مع نقص سلطتها الاقتصادية، وتحتفظ بكل ما يبعث فيها شعورًا بالتميز وبالذاتية، وإحساسًا بالقدرة، وهذا أبقى احتمال التصادم بين مصالح الأمم/ الدول وطرح على الدول والحكومات عقد اتفاقات تتضمن تقاسمًا إراديًا للامتيازات التي كانت تمارسها منفردة. لقد أفرزت العولمة المتزايدة آلية انتقال المعلومات عبر الحدود بسهولة، فالمنتج تصممه وتصنعه شركة متعددة الجنسيات لشركة متعددة الجنسيات. وقطاع الإنتاج يجوب العالم بحثًا عن فكر وتصميمات، بينما قطاع الاستعمال يطبق النتائج حيث ما هو مقام. إن صانعي السيارات مثلاً يتبنون التقنيات أينما وجدوها، محولين المهارة اللازمة من سوق إلى أخرى. يستعيرون آخر «سر» حول تعدين الألمنيوم من الفروع الأكثر خبرة في هذا المجال وينقلونه بسرعة إلى الآخرين، ويطلبون من مزودهم متعدد الجنسيات بالقطع التبديلية نقل هذه المعلومات عبر الحدود القومية حين تسنح الفرصة، والسلطات الوطنية، التي تستند إلى فروع الشركات متعددة الجنسية، في حيازة معرفة تقنية كبيرة، عليها أيضًا أن تتأكد من أن هذه الفروع تتلقى بشكل جيد ما تعرفه سائر الفروع الأخرى وتستغل، كما يجب، المصادر الخارجية الأخرى. وهذا أثار مشكلة السيادة الوطنية. فالدول ذات السيادة لها أهداف مشروعة، تحاول من أجل تحقيقها استخدام المرافق الواقعة تحت إشرافها. وكل وحدة من الشركة متعددة الجنسية، حين تعمل على أرض دولة ذات سيادة، لا تستجيب لهذه الأهداف فقط، بل لما تتلقاه من الخارج من أوامر صادرة عن الشركة الأم أو بمعنى آخر، من دولة أخرى ذات سيادة. وطالما ظل هذا التناقض في المصالح دون حل فإن الدور الاقتصادي البناء للشركة متعددة الجنسية سترافقه توترات سياسية خطرة.

أما إذا التفتنا إلى الدول النامية فإننا سنجد عوامل أخرى. ففي ميدان المواد الأولية يمكن أن نلمس سعي هذه الدول المستمر لحمل الشركات متعددة الجنسية على إعادة توزيع الدخل عبر رفع سعر المواد الأولية ورفع حصة الدول النامية فيها.. كل هذا جعل مستقبل الشركات متعددة الجنسية مرتبطًا ومتوقفًا على أمور سياسية منها، وهو الأكثر أهمية، ما يتعلق بالأهداف الاجتماعية التي تحددها لنفسها الدول المتقدمة مثل إعادة توزيع الدخل، وتنمية المناطق المتخلفة، وتحسين الخدمات الاجتماعية والصحية، وتوفير الضمانات الاجتماعية ضد التقلبات الاقتصادية، في حين تبقى المشكلة الرئيسة في الدول النامية مشكلة الاستقرار السياسي حيث الثورات الاجتماعية والانقلابات والتمردات التي تجعل الموقف من العامل الخارجي والتصلب ضده وسيلة ناجحة في الصراع الداخلي. وهذا أثار مسألة التشريعات والقوانين التي تنظم التجارة الدولية مثل اتفاقية الغات والتي تشمل مختلف السياسات الوطنية والاندماجات والتجارة الحرة وحركة رؤوس الأموال...إلخ. وهذا فرض تنسيقًا مستمرًا لمعالجة نقص سلطة السيادات الوطنية. فتبني الدول الرأسمالية المتقدمة لمبدأ حرية التجارة يعد نوعًا من الاختيار السياسي لمصلحة شركاتها العملاقة، بينما غدا سعي الشركات الكبرى ليس لمجرد الربح بل إلى النمو المستمر والسيطرة أيضًا، ما جعل الشرط الأساسي للبقاء في سوق المنافسة هو زيادة نصيب الشركة من هذه السوق. وهذا طرح ضرورة تحرير المبادلات من القيود المرتبطة بالسيادة الوطنية على الضد من مصلحة الدول النامية، والتي ترتبط مصالحها بمستوى من الحمائية.

وبذا نلمس التأثير المتبادل الكبير والواسع في المجالين الوطني والدولي بين السياسة والاقتصاد، والذي يستدعي حسابات دقيقة للمحافظة على المصالح والسيادة الوطنية. ■